تهديدات الأمن القومي في الوطن العربي: دراسة تحليلية وموضوعية في تجليّات وأسباب الظاهرة

Threats to National Security in the Arab World: An Analytical and Objective Study on the Manifestations and Causes of the Phenomenon

رضا كشان [1] *

[1]جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر

البريد الإلكتروني: kechaneredha@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2020/04/01 تاريخ القبول: 2020/04/20 تاريخ النشر: 2020/06/01

****

ملخص:

تحاول هذه الورقة العلمية بشكل مختصر البحث في موضوع مهم يتعلّق بواقع وتطوّرات الأمن القومي في الوطن العربي من حيث التّهديدات الأمنية التي تشهدها معظم الدول العربية، و الوقوف على أهم تداعيات تدهور الأمن القومي في الوطن العربي ، ومصادر تهديد الأمن القومي في تلك الدول ، ثمّ خلصت الدراسة إلى تقديم بعض الحلول والمقترحات المهمة لتعزيز الأمن القومي في الوطن العربي بشكل مستدام.

الكلمات المفتاحية:

الأمن القومي؛ التهديدات الأمنية؛ التكامل العربي؛ المصلحة؛ التعاون المشترك.

Abstract:

This scientific paper briefly attempts to research an important topic related to the reality and developments of national security in the Arab world in terms of security threats experienced by most Arab countries, And to identify the most important consequences of the deterioration of national security in the Arab world, and the sources of the threat to national security in those countries, Then the study concluded to present some important solutions and proposals to enhance national security in the Arab world in a sustainable manner.

Key words:

national security ; security threats ; Arab integration ; interest ; cooperation.

* المؤلف المرسل

مقدمة:

بإلقاء نظرة فاحصة على واقع الدّول العربية من حيث أمنها واستقرارها نجد أنّ أغلبها إن لم نقل كلّها تشهد تهديدات أمنية متصاعدة فلا تكاد تمر سنة من السّنوات إلاّ ونلحظ عدّة تطوّرات على السّاحة الأمنية في الدول العربية ، كما لا نكاد نشهد حالة من الاستقرار الدائم في هذه الدول ، وهذا يستدعي البحث في أسباب هذه الظاهرة ، وإن كانت الظواهر الأمنية هي من أعقد الظواهر السياسية من حيث التّحليل والتفسير والتّوصل إلى حقائق يقينية لما يلّفها من غموض وتداخل إلاّ أنّ ذلك لا يمنع من الإحاطة ببعض جزئياتها بالاعتماد على الدراسّات السابقة وتحليلات الخبراء الأمنيين و الاستراتيجيين والمتتبعين لآخر التطورات والمستجدات في هذا الشأن.

ولكون أنّ معظم الدول العربية تشهد تصاعد مضطرد من حيث التهديدات الأمنية كالإرهاب والجماعات التكفيرية والمليشيات المسلّحة والجريمة المنظمة وكل هذه التهديدات تدعمها وتموّلها بعض القوى الأجنبية والإمبريالية ، فإنّه يتعيّن على كل مهتم بالشّؤون الأمنية في الوطن العربي تسليط الضوء على مختلف هذه التّهديدات التي أدّت إلى إضعاف الوحدة العربية وإجهاض مشاريع وخطط الدفاع العربي المشترك ، ومن ثمّ فقدان السيطرة على الاظطرابات الأمنية التي شهدتها بعض الدول العربية خاصة بعد أحداث الربيع العربي الذي أدى إلى زعزعة أمن واستقرار بعض الدولة العربي على غرار سوريا، ليبيا ، تونس ، مصر ، والهدف من ذلك كلّه هو تجنيب الدول العربية مزيد من الجراح والخسائر نتيجة فقدانها لأمنها واستقرارها ومن أجل ردع أي عدوان محتمل بغض النظر عن مصدر هذا العدوان والجهة التي من ورائه.

والذي يؤكّد على أهمية ذلك من جهة أخرى أنّ الدول العربية التي فقدت أمنها واستقرارها لم تجد من يقف معها ويساندها في محنتها لأنّ كل التّدخلات الأجنبية التي تزامنت مع فقدان السّيطرة على الأوضاع الأمنية في بعض الدول العربية ليس القصد منها استرجاع هيبة الدولة واستتباب أمنها بل الغرض منها هو تأمين مصالح الدول المتّدخلة في تلك المنطقة لا غير، وعليه تصبح حتمية التعاون العربي المشترك أكثر من ضرورة لمواجهة كل التهديدات الأمنية التي تمر بها أغلب الدول العربية . ومن خلال ما سبق يمكن أن نطرح التساؤل الآتي: بالنّظر إلى حجم وكثرة تحديات الأمن القومي في الوطن العربي كيف يمكن مواجهة هذه التّهديدات في ظل فشل العديد من مبادرات التعاون الأمني العربي المشترك؟.

أوّلا: أسباب عدم قدرة الدول العربية على تعزيز أمنها القومي بشكل جماعي

يواجه الأمن القومي العربي في الوقت الراهن العديد من التّحديات والرّهانات والمخاطر التي أدّت إلى زعزعة استقرار وأمن الدول العربية دون استثناء ، وبتزايد هذه التّحديات والتّهديدات تجد الدول العربية نفسها مجبرة على تسريع وتيرة التّصدي لهذه التّحديات تجنبا لمزيد من الضعف والفوضى التي قد

تنجم عن هذه التّهديدات، ورغم المساعي المبذولة من طرف الدول العربية لمواجهة التهديدات إلاّ أنّه في الغالب بقيت الدول العربية عاجزة عن حماية أمنها القومي بمفردها لعدّة أسباب نذكر منها[1]:

1- التّدخلات الإقليمية في شؤون الدول العربية (التدخلات الأجنبية المصحوبة بأطماع غير محدودة)، وهذا النوع من التّدخلات يحمل خصوصية شديدة الخطورة وهي أنّ هذه التدخلات تحمل دائما نزعة الأطماع التوسعية الجغرافية وبسط النفوذ على حساب السيادة الوطنية للدول العربية ، حيث تستخدم – في هذا الإطار- النزاعات المذهبية والطائفية والاختلالات العرقية والاثنية وسيلة لتنفيذ مخططاتها، وزرع بذور الفتن الطائفية في الوطن العربي، كما أنّها تغذي دور الجماعات والأحزاب غير الحكومية أو الميليشيات المسلّحة وتوظيفها لضرب استقرار الدول العربية.

2 -اعتماد الأمن القومي العربي على الدّعم الخارجي والضمانات الأمنية والدفاعية الخارجية لحماية أمنها القومي، ولاشك أنّ التعويل على الدّعم الخارجي لحماية وتعزيز الأمن القومي له من الأضرار والتداعيات الخطيرة التي من شأنها أن تؤدي إلى إضعاف شوكة وقوة الدول العربية.

3- غياب التّماسك العربي والتوجه نحو الدعوة إلى تغليب المصلحة القطرية على مبدأ القومية وهو ما أدّى إلى استسهال اختراق بعض السّاحات العربية وخلق فوضى لا نظير لها ، حتّى باتت الدول العربية تعيش حالة غير مسبوقة من عدم الاستقرار، بدرجة متفاوتة بين دولة وأخرى[2].

4- ضعف النظام الإقليمي العربي بدءا بالجامعة العربية ، وعجزه عن مسايرة ومواكبة المتغيرات المتلاحقة بالمنطقة العربية، حيث لم يخلو النظام العربي وخلال مراحل تطوره من ظاهرة الخلافات العربية- العربية والتي بلغت في بعض الأحيان درجة الشدّة والخطورة مما جعلها تنفجر في شكل نزاعات مسلّحة [3]، ولا شكّ أنّ المستفيد الأكبر من هذه الخلافات الدول المناوئة للدول العربية والمتربصة بها شرا ، والتاريخ يشهد أنّ الدول الغربية بوجه خاص كانت حريصة على تمزيق وحدة الدول العربية حتّى يسهل عليها نهب ثوراتها وتنفيذ مخططاتها الإمبريالية والتوسعية بسهولة وهو الحاصل اليوم في دولة فلسطين التي تستطع رغم الصّراع الطويل مع اليهود من استعادة أراضيها المحتلة بسبب الخلافات التي سادت بين الدول العربية.

5 - غياب الإرادة السياسية وتباين وجهات النّظر حول الأولويات وهو ما يؤدي إلى صعوبة مناقشة تحقيق الأمن القومي في إطار التّعدد السياسي للدول العربية وانقسامها إلى دول مستقلة ذات سيادة لها

---

[1] عبد العزيز بن عثمان بن صقر ، "الأمن القومي العربي في خطر والحلول مؤجلة "، جريدة الشرق الأوسط ،العدد13903، 21ديسمبر 2016.

[2] حنان علي إبراهيم الطائي، الأمن القومي العربي وتحديات المعلوماتية"،مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العراق، العدد12، 2018،ص93.

[3] حنان علي إبراهيم الطائي، نفس المرجع، ص93.

نظم سياسية وقيادات مختلفة ، وذات توجهات وأولويات متباينة وتحالفات دولية مختلفة الأمر الذي انعكس على إدراكها للأخطار والتهديدات من حولها ، بحيث ما تراه دول عربية خطرا وتهديدا لا تراه دول عربية أخرى خطرا[1]، وقد نتج عن ذلك عدم قدرة العديد من الدول العربية على حماية وتعزيز أمنها القومي ممّا جعلها تستنجد بأطراف أجنبية لحلحلة مشاكلها الأمنية مع العلم أنّ التّدخل الأجنبي –كما هو متعارف عليه- له عدّة تداعيات سلبية على الأمن القومي لدول الجوار بحيث كثيرا ما تتوجس دول الجوار (مثل تخوف الجزائر وتونس ومصر من الأزمة الليبية والتدخل الأجنبي في المنطقة) من مغبة التّدخل الأجنبي الذي يطيل من أمد الصّراع بدل من إنهائه ووقفه.

6- كثرة الحروب الأهلية بالإضافة إلى محاولة التّدخل المباشر أو غير المباشر في شؤون الدول العربية ،وفضلا عن ذلك تشهد المنطقة العربية تعدد أنشطة الجماعات الإرهابية التي كانت تستهدف بشكل مباشر أمن واستقرار الدول العربية[2]. وبغض النظر عمّن يموّل هذه الجماعات إلاّ أنّ أطرافا بعينها هي المستفيد الأكبر من هذه الأنشطة ، كما أنّ الخاسر الأكبر هي الدول العربية التي مازالت تئن من وطأة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بسبب غياب الأمن والاستقرار في هذه الدول .

7- مشكلة الحدود بين دول الجوار والتي كان لها أثرا سلبيا على إقامة علاقات تعاون بين دول الجوار بسبب الخلافات التي يكون مردها الحدود الفاصلة بين البلدين ، حيث عرفت كل من الجزائر والمغرب توترا بين البلدين بسبب الحدود وكادت هذه المشكلة أن تدخل البلدين في حرب طاحنة ، ونفس الشّيء حدث بين الدولتين الجارتين السّعودية واليمن حيث حدث نزاع بين الدولتين بسبب مشكلة ترسيم الحدود بين البلدين ، وقد دخلت السعودية أيضا في نزاع مع دولة قطر بسبب هيمنة الدولة السعودية على شبه الجزيرة العربية كما ترى ذلك دولة قطر[3]. وقد تكرّر هذا السيناريو بين دولتي مصر والسودان حيث ساد بينهما نزاع حول الحدود وذلك منذ أواخر يناير عام 1958 بعد استقلال السودان وإعلانه عن القيام بتقسيمات الدوائر الانتخابية التابعة للدولة، ولا يزال هذا النزاع قائما إلى يومنا هذا [4]، وهو ما انعكس سلبا على تنمية العلاقات المتبادلة بين البلدين في مجال الأمن الإقليمي .

---

[1] فرج مفتاح فرج اعنيبه ، (تهديدات الأمن العربي المعاصر (2003-2016))، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية،أفريل 2017، ص ص، 29-30.

[2] Mohammad salim al-rawashdeh, arab national security (dimensions, perceptions, challenges, risks and future strategy) , saudi journal of humanities and social sciences4(2) february 2019, p70.

[3] بيان العساف،(انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي: دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر، 2005/2004، ص67.

[4] عاشور مسعود النجار، "مشكلة الحدود السياسية في القارة الافريقية "، مجلة العلوم الانسانية ، ليبيا، مارس 2016، العدد12، ص27.

8- اعتماد بعض الدول العربية على القوّات الأجنبية لتعزيز وحماية أمنها القومي حيث يوجد في دولة السّعودية وحدها عشرة آلاف مستشار عسكري متعددي الجنسية ، كما يوجد قرابة 3700عسكري في عمان[1] ، ولا ريب أنّ الاعتماد على القوات الأجنبية بغرض تعزيز الأمن القومي في المنطقة العربية من شأنه أن يقلّل من التّعاون العربي في المجال الأمني ، كما قد يكون سببا في فشل وتراجع التّعاون بين الدول العربية في بقية المجالات الأخرى الحيوية ، كما قد يعرّض الأمن القومي للدّول العربية للعديد من الهزّات وانتقام الجماعات الإرهابية المتشدّدة التي ترى في الاستعانة بالدول الأجنبية أكبر خيانة للإسلام والمسلمين.

9- حدوث اختلافات في تحديد الأخطار الخارجية وهذا ما حدث فعلا بين دولتي الكويت والإمارات العربية المتحدّة في مسألة الموقف من الحرب الإيرانية العراقية وهو ما أدّى إلى عرقلة التكامل العسكري بين دول الخليج العربي في تلك الحقبة[2]، وجعل من دول الخليج أكثر تهديدا لأمنها واستقرارها.

هذه إذن بعض أسباب فشل الدول العربية في تحقيق أمنها القومي وإلاّ فهناك أسباب أخرى لا يمكن حصرها وذكرها جميعا، لكن ما يكمن ملاحظته انطلاقا من هذه الأسباب هي أنّ الدول العربية- بالنظر إلى ما تمتلكه من ثروات وموارد - لا تزال معرّضة للمزيد من التّهديدات والمكائد حتّى يسهل على الدول العظمى نهب خيرات هذه الدول بسهولة ويسر ، وتنفيذ مخططاتها الامبريالية حتى تبقى الدول العربية في حالة تبعية دائمة لتلك الدول، وحتّى تظل الدول العربية بحاجة ماسة لطلب المعونة والتدخل من طرف الدول العظمى التي هي في الأصل من تسببت في تمزيق وحدتها وفتّت من عضدها وقوتها.

ثانيا: نظرة حول مبادرات التعاون العربي في المجال الأمني (دول المغرب العربي ودول الخليج)

لقد أصبح من الضروري في ظل تزايد الأخطار المحدقة في أغلب الدول العربية تعزيز علاقات التعاون العربي- العربي وهذا لمواجهة التّهديدات المشتركة من جهة ، ولإعادة الاعتبار للتعاون العربي- العربي الذي لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب نتيجة التدخل الأجنبي في المنطقة العربية (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا) الذي يريد تقسيم الدول العربية وفق لسياسية سايس بيكو جديدة ، وهو ما حدث في دولة السودان الشّقيقة التي تمّ تقسيمها إلى إقليمين اقليم الشمال واقليم الجنوب والسّبب في ذلك هو إضعاف قوّة السّودان التي تعد من أغنى الدول العربية ، إلى خلق مشاكل أمنية على دول الجوار كدولة مصر خاصة .

[1] محمد صالح المسفر، "التّحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي "، المجلّة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد09، 1998، ص21.

[2] حمد صالح مسفر، نفس المرجع، ص29.

ورغم أنّ مبادرات التعاون العربي في المجال الأمني قليلة إلاّ أنّ ذلك لا يمنع من الوقوف على بعض مبادرات التعاون العربي في المجال الأمني نذكر منها على سبيل المثال:

1- تعاون دول المغرب العربي لتعزيز أمنها القومي المشترك:

لقد تبّنت دول المغرب العربي خيار التعامل الثنائي المباشر بين الدول قصد مواجهة التحديات الأمنية الطاغية على مختلف الحركيات والفواعل في المنطقة المغاربية، وذلك رغم اللبس والغموض الذي يكتنف سلوكيات ونوايا بعض الدول ومواقفها تجاه التعاطي مع الوضع الأمني القائم، ومدى قدرتها على التكيّف مع المخاطر والظروف الطارئة التي تنتجها الخصائص العابرة للأوطان والتي تتجاوز الحدود القطرية للدولة الواحدة وهذا ما تزامن مع شيوع فكرة العولمة في شقّها السياسي-، وفي هذا الصّدد كشفت بعض التقارير عن الزيارات والنشاطات (الدبلوماسية) المكثفة بين المسؤولين المغاربة بغية تفعيل العمل الثنائي وإيجاد آليات تنسيقية تعتمد على التعاون المشترك ، وهذا من أجل الحد من المخاطر المتنامية في المنطقة[1]. وفيما يلي نورد بعض النشاطات والزيارات بيد دول المغرب العربي في إطار تعزيز الأمن القومي المشترك[2]:

أ)- الزيارات المكثّفة للمسؤولين التونسيين إلى الجزائر والتي افتتحها القائد السبسي رئيس الحكومة المؤقتة يوم 15مارس 2011، ثم عقبتها زيارة راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة التونسية في 20 نوفمبر من نفس السنة (أي سنة 2011) حيث استقبله في تلك الفترة الرئيس الجزائري ورئيس مجلس الأمة ورئيس مجلس الحكومة، وبعد ذلك زيارة رئيس الحكومة السابقة في 03ديسمبر2012، وجاءت هذه الزيارات المتعاقبة بهدف دعم الجزائر للمسار الانتقالي في تونس والتأكيد على عمق العلاقات الجزائرية التونسية ، كما زار عدد من المسؤولين دولة تونس لنفس الغرض (وزير الخارجية والوزير الأوّل)، هذا وقد الاتفاق بين المسؤولين الجزائريين والتونسيين حول بعض الملفات الأمنية في المنطقة خاصة مكافحة الإرهاب ورفض الحل العسكري للأزمة الليبية .

ب)- وفي نفس السياق زار بعض المسؤولين المغاربة منهم وزير الخارجية المغربي سعد الدين العثماني إلى الجزائر في 22يناير 2012 والهدف من هذه الزيارة هو توطيد العلاقة بين البلدين - رغم حالات التّوتر التي تسود بين البلدين في بعض الأحيان بسبب القضية الصحراوية- خاصة في المجال الأمني وبالتحديد لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ومحاربة ظاهرة تهريب المخدرات بين حدود البلدين ،كما زار العاهل المغربي دولة تونس في شهر مايو 2012 و أكّد خلال هذه الزيارة فيه العاهل المغربي على خيار التكامل من أجل تجاوز المشاكل الأمنية في المنطقة .

[1] سعيدي ياسين،(التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة وهران 02(الجزائر)، قسم العلوم السياسية،2016/2015، ص136.

[2] نفس المرجع، ص ص،136-138.

ج)- زيارة الوزير الأول الجزائري إلى ليبيا في ديسمبر 2013 بهدف مناقشة الوضع الأمني الليبي والاتفاق على التنسيق الأمني الحدودي ومكافحة الإرهاب وإنشاء لجنة حدودية جزائرية-ليبية، وكذا عرضت الجزائر على المسؤولين الليبيين إمكانية تدريب وتقديم المساعدة في مجال الجيش والشرطة .

د)- وبدورها تبنّت الجزائر مقاربة أمنية ترتكز على العمل الأمني المشترك ،وفي هذا الصّدد سعت الجزائر إلى تنظيم اجتماعات أمنية متعدّدة بين كل دول المنطقة (الجزائر،تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا) لوضع إستراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب وتفعيل آليات التعاون الإقليمي والدولي في حفظ الأمن والسلم المغاربي، حيث ترى الجزائر أنّ التعاون على المستويين الثنائي والإقليمي إطارا هاما لا يمكن تجاوزه لتعزيز الأمن المغاربي بشكل منسق وشامل وفعّال دون تقديم تنازلات لتحقيق الإقليمية الأمنية خاصة في ظل الظروف الدولية الراهنة[1].

وفي الحقيقة أنّ دول المغرب العربي بالنّظر إلى حجم التّهديدات التي تعرّضت لها فإنّ ضرورة القيام بمبادرات تنسيق أمني مشترك أصبح حتمية تمليها الظروف الأمنية التي تعيشها دول المغرب العربي[2] ، وإذا كانت الدول المغاربية- أيضا- تؤمن بأهمية التعاون الأمني بينها لكونه الوسيلة التي لا يمكن الاستغناء عنها لتشكيل القدرة على مواجهة التّهديدات التي تشابكت وتعولمت فإنّ ما يفترض تصوّره مبدئيا بهذا الصّدد سيتصل بفرضية منطقية مفادها أنّ دول المنقطة التي تنضوي تحت مسمّى "اتّحاد المغرب العربي" سوف تسعى لوضع أسس قويّة ومتينة لإقامة تعاون أمني مشترك ومستدام لمواجهة أخطار الجريمة المنظمة والإرهاب وتهريب الأسلحة ، وكذا مخاطر الفضاء السيبراني (الجريمة المعلوماتية)(*) وغيرها من الأنماط الجديدة للتهديد ، والتي تنجم عن بعض خصوصيات الإقليم المغاربي كمجال لتسلّل المهاجرين ومعبر لتجارة المخدرات ، وكمنطقة تقلّبت أوضاعها الجيوسياسية نتيجة لتداعيات الحراك

---

[1] دالع وهيبة،" دور الجزائر في تحقيق الأمن المغاربي 2011-2017" ،مجلة الحقيقة ، العدد46،2018،ص90

[2] باخوية دريس ، "جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي" ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد11، جوان 2014، ص104.

(*) الجريمة المعلوماتية: هي اليوم من أخطر الجرائم المهدّدة للأمن القومي للدول، بسبب سهولة اختراقها من جهة ، ولكثرة مستخدمي ومتابعيها من جهة أخرى فضلا عن أنّ نسبة كبيرة من مستخدمي هذه التقنيات لا يتحرون المعلومات التي يستقونها من هذه التقنية ممّا يؤدي إلى حدوث تبادل التهم بين العديد من الأفراد وأحيانا تصل إلى حد الحرب الكلامية التي تتسع إلى فئة كبيرة من المجتمع ، وهذا له عدّة تداعيات على أمن واستقرار ووحدة البلد، ومما يزيد من خطورة الجريمة المعلوماتية هو أنّه يصعب استقصائها وكبح خطورتها نظرا للتقنيات المتطورة التي يستخدمها مرتادي الفضاء السيبراني.

الاجتماعي بشكل غدّى ودعم نشاطات التنظيمات الإرهابية [1]، وهذا ما أدّى في النهاية إلى زيادة المخاوف من عدم الاستقرار في دول المغرب العربي نتيجة هذه التهديدات المتصاعدة [2].

وتعليقا على ما سبق يمكن القول إنّ دول المغرب العربي تدرك جيدا حجم المخاطر والتّهديدات المحدقة بها ، وبذلك فهي تسعى جاهدة لمواجهة هذه التهديدات في إطار تكاملي وتعاون مشترك ، إلاّ أن هذه المساعي واجهتها العديد من الصّعوبات منها التوتر القائم بين الجزائر والمغرب بسبب القضية الصحراوية ، وكذا بسبب التنافس الأجنبي (الأمريكي، الصيني، الروسي، الأوروبي) على دول المغرب العربي لتأمين مصالحها في المنطقة الأمر الذي أدّى إلى تراجع علاقات التّعاون خاصة في المجال الأمني بين دول المغرب العربي ، ومن ثمّ إلى صعوبة إقامة علاقات مشتركة ومستدامة تجعلها تستغني عن تدخل الدول الأجنبية في شؤونها الداخلية.

2- مبادرات تعاون دول الخليج لتعزيز أمنها واستقرارها:

تشهد منطقة الخليج العربي- هي الأخرى- تهديدات أمنية متنامية خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001 الأمر الذي حتّم على دول المنطقة البحث عن آليات مستعجلة لمواجهة تلك التّهديدات ،وكان من ضمن هذه الآليات تعزيز علاقات التعاون بين دول الخليج لمواجهة التّهديدات المشتركة ، أو من خلال تقديم الدعم العسكري واللوجستي للدول المتضرّرة من ظواهر الإرهاب ، الجريمة المنظمة ، الميليشيات المسلحة غير النظامية ، أو-أيضا- من خلال تنظيم مؤتمرات تدعو إلى التّصدي المستدام لكل ما من شأنه أن يخل بالأمن القومي أو الإقليمي بين دول الخليج.

وإلى جانب ذلك فقد اتّسم التعاون العسكري والأمني بالعمل الجاد [(*)]بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بناء وتطوير القوى العسكرية الدفاعية والأمنية ،حيث تطوّر التعاون بشكل نوعي وكمي منذ تشكيل المجلس ، وقد تمّ خلال المرحلة الأولى من تأسيس المجلس وضع أطر وأسس التعاون

[3]عبد الله إدريسي ، الدول المغاربية والتهديدات الأمنية، أشغال الندوة التي نظمت بتاريخ 20-21 أفريل 2016بجامعة محمد الأول وجدة ، المغرب ، ص283.

[2] Laurance aida ammour , ,"La coopération de sécurité au Maghreb et au Sahel : l'Ambivalence de l'Algérie", bulletin da la sécurité africaine, no. 18 / fevrier 2012.

[2] وضحه ذيبان غنام المطيري ، (دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج 2003-2011)،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الشرق الأوسط، 2010-2011، ص77.

[(*)] لكن لم يصل بعد التعاون العربي بين دول الخليج إلى حجم ومستوى التهديدات التي تواجه هذه الدول خاصة ان دول الخليج العربي لها مواقع استراتيجية كما انّ لها ثروات وموارد كبيرة مما يجعلها محل تنافس من قبل العديد من القوى والدول المهيمنة على أكبر اقتصاديات العالم.

الأمني المشترك ،فضلا عن توحيد التخطيط الاستراتيجي وتنفيذ التدريبات العسكرية المشتركة، والغرض من ذلك هو مواجهة التهديدات الأمنية المشتركة وجعل المنطقة أكثرا أمنا واستقرارا.

كما توجت مساعي دول الخليج للحفاظ على أمنها واستقرارها بإنشاء "قوة ذرع الجزيرة "وتنفيذ التمارين بها وقد صحب هذه الخطوة المهمة توقيع دول الأعضاء على اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون في الدورة الحادية والعشرين للمجلس الأعلى وذلك انطلاقا من مبدأ الأمن الجماعي المتكامل لدول المجلس ، بالاعتماد على الإمكانيات الذاتية للدول الأعضاء بغرض الدفاع عن مصالح ومقومات هذه الدول بما فيها حماية أراضيها من التهديدات الخارجية.

هذا وقد تمّ أيضا إنشاء "شرطة خليجية موحدة "- مقرها أبو ظبي- لتنفيذ مهمة أمنية مشتركة والمتمثلة أساسا في محاربة الإرهاب وتجفيف منابعه ، وتحرص هذه القوة على تقديم أفضل ما لديها بشكل مشترك ، كما أنّ الأجهزة الأمنية التابعة لهذه المؤسّسة الأمنية تعمل بشكل دائم ومستمر لمتابعة الجريمة العابرة للحدود بكل أشكالها [1]، وذلك من خلال تبادل المعلومات الأمنية بين دول مجلس الخليج فيما يتعلّق بالمطلوبين أمنيا والمجرمين المتورطين في أعمال تخريبية أو إرهابية .

وقد تبنّت مبادرة اقتراح تأسيس وإنشاء الشّرطة الخليجية الموحدة دولة البحرين وتمّ إقرارها من قبل جميع دول مجلس الخليج العربي ، وكان القصد من إنشائها إلى جانب ما سبق ذكره وإيراده هو ملاحقة شبكات التّجسس والتخريب والهجرة والجرائم الاقتصادية والالكترونية (الجرائم المعلوماتية)، وتجنب الأزمات الحدودية ، ولاشك أنّ دول الخليج هي بأمس الحاجة إلى تعزيز أمنها المشترك وتأسيس مثل هذه الهيئات الأمنية والدفاعية المشتركة لكون أنّ دول مجلس الخليج تشهد تهديدات أمنية متصاعدة ومتشابهة إلى حد كبير ممّا يجعل من الأهمية بمكان منع انتشار هذه التّهديدات والتصدي لها بشكل جماعي وفق أطر قانونية وفي قالب مؤسساتي منظم .

ولم تتوقف مبادرات التّعاون الأمني المشترك بين دول مجلس الخليج العربي عند هذا الحد بل صادقت أيضا دول مجلس التعاون الخليجي على اتفاقية الدفاع المشترك ضد الأخطار الخارجية- وهي من إبراز اتفاقيات التعاون في هذا الباب- التي تهدّد دول المجلس ، وقد نصّت هذه الاتفاقية على عزم الدول الأعضاء على تعزيز التعاون العسكري فيما بينها ورفع قدراتها الذاتية والجماعية، وإقامة صناعة

[1] عبيد السهيمي، التعاون الأمني بين دول الخليج العربي في أعلى درجاته، صحيفة الشرق الأوسط، العدد13856،04نوفمبر2016.

عسكرية، وتكثيف التدريبات المشتركة ،كما اشتملت هذه الاتفاقية على إنشاء مجلس للدفاع المشترك ولجنة عسكرية عليا تنبثق منه تضم أركان القوّات المسلّحة في الدول الست[1].

وقد مثّل التوقيع على الاتفاقية من قبل دول المجلس خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح لتعزيز الخطط الدفاعية الخليجية المشتركة على نحو يساعد دول مجلس الخليج على خلق هيكل للدفاع الجماعي والتخلي التدريجي عن الحماية الخارجية التي يتبعها في الغالب عدّة مخاطر (أمنية، سياسية، ثقافية، اجتماعية...الخ) على دول المنطقة، إلاّ أنّ هذه الاتفاقية ما خلا مجلس الدفاع المشترك واللجنة العسكرية العليا اللذين يجتمعان دوريا في اجتماعات شكلية لم تبن وتنشئ مؤسسات فاعلة لترجمة بنودها على أرض الواقع[2]، وهذه ليست مشكلة دول الخليج فحسب بل كل الدول العربية جمعاء، وهذا ما جعل أغلب الدول العربية تقع في عدّة مشاكل أمنية يصعب مواجهتها والتّصدي لها دون الاستعانة بالدول الأجنبية.

ثالثا: الدول المهدّدة للأمن القومي العربي (مصادر التهديد)

لكون أنّ أغلب الدول العربية لديها مواقع إستراتيجية وثروات لا حصر لها فإنّ كثير من الدول خاصة الدول العظمى والمهيمنة على السّاحة الدولية تحاول تحت راية حماية حقوق الإنسان ونشر السّلام في تلك الدول وتحقيق العدل والمساواة أن تكون طرفا فاعلا وأساسيا في حلحلة المشاكل التي تشهدها المنطقة العربية ، ولا يمكن تجاهل ما يعقب هذا التدخل من تداعيات خطيرة وبوجه خاص على المجال الأمني والسياسي ، وهذا ما تلمسناه عند تدخل الدول الأجنبية في الأراضي العربية بحجة إنهاء الصراعات والخلافات بين الأطراف المتنازعة ولعل في أزمتي ليبيا وسوريا خير دليل على ما نود التنبيه عليه. ونسوق فيما يلي أكثر الدول تهديدا للأمن القومي العربي:

1-الولايات المتّحدة الأمريكية:

لقد ورثت حكومات الولايات المتّحدة الأمريكية في سياساتها الخارجية تجاه الوطن العربي مبدأ معاداة الوحدة العربية والتكامل العربي ومنها التكامل الأمني، وذلك من خلال منع أي جهد عربي من شأنه أن يحقّق وحدة سياسية - ومن باب أولى وحدة أمنية- مهما كان شكلها ولونها السياسي ومهما كانت صفة القائمين عليها حتّى ولو كانت من أصدقائها وحلفائها السياسيين ، لأن في تحقّق الوحدة العربية وتعزيزها يحدث تهديد للمصالح الأمريكية واستراتيجياتها التوسعية في الوطن العربي ، ولهذا السبب فإنّ مسألة العداء الأمريكي للوحدة العربية من الأهداف الإستراتيجية الثابتة في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية

[2] أيمن الدسوقي، معضلات الأمن الجماعي في مجلس التعاون الخليجي ،مجلة سياسات عربية، العدد 10، سبتمبر 2014، ص63.

[1] نفس المرجع، ص63.

تجاه العرب، ويتجلّى هذا بوضوح في معارضتها لكل المشاريع الوحدوية التكاملية - منها التكامل المغاربي- التي سعى الساسة العرب لتحقيقها وتجسيدها على أرض الواقع[1].

وقد حدث أن حذرّت الولايات الأمريكية على لسان وزير الخارجية جون فوستر دالاس كل من مصر وسوريا بعد قيام الوحدة بينها سنة 1958 حيث صرّح جون فوستر أنّ:" الولايات المتحدة الأمريكية ترفض أي تغييرات إقليمية تمس أمن الدول المجاورة في المنطقة "، كما جاء في خطاب هنري كابوت لودج أنّ:" الطاقات الباءة للقومية العربية يجب أن لا تتجه لخدمة أغراض أنانية، ويجب أن لا يكون تقدّمها مرتبطا باغتيالات وحكم الغوغاء والتخريب والتدخل الخارجي"[2]الملاحظ من هذين التصريحين أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ترفض جملة وتفصيلا أي وحدة عربية ولو كان الدافع إليها أمنيا لكون أنّ الوحدة العربية تشكّل تهديدا للمنطقة بزعمها متناسية أنّ أعدى عدوان هو التدخل في شؤون الغير وتأمين المصالح على حساب مصالح الغير.

ومن المعلوم أنّ الولايات المتّحدة الأمريكية قد زادت من حدّة تدخلاتها في شؤون الدول العربية والإسلامية لاسيّما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 [3]، حيث تعرّضت بعض الدول العربية إلى تدخل مباشر من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بحجة البحث عن أسلحة الدمار الشامل مثلما حصل في العراق تارة ، وللدفاع عن حقوق الإنسان تارة أخرى كما حدث في سوريا ، وأحيانا تحت مسميات أخرى ، وللأسف فقد نتج عن هذا التّدخل الجائر وغير الشرعي والمنافي للقوانين والأعراف الدولية إنزلاقات أمنية خطيرة مت تلك الدول وجيرانها ، وهو ما أدّى إلى زيادة الجرائم الإرهابية وانتشار المليشيات المسلحة داخل تراب تلك الدول ممّا جعلها من أكثر الدول العاجزة عن نشر الأمن والاستقرار داخل أراضيها. وفي المقابل كانت الولايات المتّحدة الأمريكية حريصة على تأمين مصالح إسرائيل في المنطقة العربية حيث كانت تعارض بشدّة عقد مؤتمر دولي حول قضية الصّراع العربي الإسرائيلي[4] ، وبهذا تفهم ازدواجية المعايير في السياسة الخارجية الأمريكية وانحيازها اللامشروط للكيان اليهودي على حساب الدول العربية وأمنها القومي.

2- روسيا:

[1] بن سلطان عمار،" السياسة الأمريكية تجاه مشروع الوحدة العربية "، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 05،جوان 2016، ص 89-90.

[2] نفس المرجع، ص90.

[2] بلحاج الهواري، "التهديدات الامريكية للمملكة العربية السعودية وإيران بعد أحداث 11سبتمبر2001:دراسة مقارنة"، مجلة آفاق للعلوم ،العدد03، جوان 2016،ص196.

[4]) Noam Chomsky", After the Cold War: U.S. Foreign Policy in the Middle East", University of Minnesota Press, 1991, p26

إنّ المتّتبع للأحداث السياسية التي عرفتها المنطقة العربية خاصة بعد أحداث الربيع العربي وما استتبعها من تداعيات خطيرة على الأمن القومي العربي سواء في المشرق العربي أو المغرب العربي يلحظ أنّ روسيا كانت حريصة جدا – ولا تزال كذلك-على أن تكون طرفا فاعلا ومحوريا تجاه التطوّرات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية ، وهذا حرصا منها على تأمين مصالحها المختلفة مثلها مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبقية الدول التي لها أطماع غير محدودة في الوطن العربي الذي بات محاصرا من كل الجهات بسبب الأطماع التي تخفيها الدول الإمبريالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا ، دول الاتّحاد الأوروبي.

وعلى الرغم أنّ الروس يقدّمون أنفسهم في كل محفل مكان يتدخلون فيه على انّهم يطّهرون الساحات بعد التخريب الأمريكي ، ويحاولون ان يظهروا بمظهر المصلح بين الفصائل والأطراف المتنازعة والمتصارعة مثلما هو عليه الأمر حاليا في سوريا وليبيا ، إلاّ أنّهم في حقيقة الأمر يمثلون قوّة استعمارية امبريالية صاعدة بدأت أصبحت تنافس أقوى دول العالم على احتلال الدول ونهب خيراتها وتحويلها إلى محميات روسية مثلما فعل بوتين في سوريا ، حيث تسبب التدخل الروسي في سوريا في حصول عدّة خسائر يصعب حصرها فضلا عن الانفلات الأمني الخطير الذي تسببت فيه أيضا الميليشيات العسكرية التابعة للجيش الروسي، ولا شكّ أنّ مهمة روسيا في ليبيا لا تختلف كثيرا عن مهمتهم في سوريا ، فكما أنّهم استغلوا الأحداث السورية لتنفيذ مخططاتهم الامبريالية في سوريا فهم يخططون لنفس الأمر في ليبيا من خلال تقديم العون والدعم العسكري لقوات الجنرال المتقاعد خليفة حفتر[1] ، وليس الأمر يقتصر على سوريا وليبيا فحسب ؛ بل أنّ روسيا تحاول في كل مرّة أن تتقاسم الغنائم مع الدول العظمى في أي دولة عربية تشهد إنزلاقات أمنية ، وذلك عن طريق تقديم الدعم العسكري لأحد الفصائل المتقاتلة على حساب الأخرى، وهذه أحد ميكانيزمات التّدخل الروسي في مختلف دول العالم ومنها الدول العربية.

3- إيران:

بالنظر إلى المصالح الحيوية والمتعدّدة (اقتصادية، دينية، نووية ...الخ)التي تصبو إيران إلى تحقيقها في منطقة الشرق الأوسط وبالتحديد مع الدول المجاورة لها (دول الخليج العربي) فلاغرو أن تشكّل إيران مصدر تهديد للأمن القومي لدول الخليج ، وإن كان في الظاهر أنّ إيران تقيم علاقات تعاون مع بعض الدول العربية مثل قطر، البحرين، اليمن ، سوريا، العراق إلاّ أنّ ذلك لا يعني أنّ إيران تخفي طموحاتها التوسعية في منطقة الخليج العربي لقربها منها ، ولا يخفى كذلك أنّ بعض دول المشرق العربي تضرّرت كثيرا بفعل الدعم الخفي الذي كانت تقدّمه إيران للجماعات الشيعية ضد السنة حيث أدخلت تلك

[1] فيصل القاسم ، هل تتحول ليبيا إلى سوريا أخرى بعد الغزو الروسي؟، "صحيفة القدس العربي، لندن، 29نوفمبر 2019.

الدول في أزمة أمنية خطيرة واقتتال لم يسبق له نظير، بل أنّ سقوط مدينة بغداد سنة 2003 كان سببه تقديم إيران دعما كبيرا للولايات المتحدة الأمريكية لإسقاط نظام صدام حسين.

ثمّ إنّ امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه أن يزيد الأمر خطورة وأن يؤثر في استقرار منطقة الخليج العربي مستغلة بذلك ضعف الجيوش العربية المتمثلة خاصة في نقص التجنيد والأشخاص المؤهلين لذلك ، إلى جانب قلة الخبرة لديهم في مقابل ما تمتلكه إيران من خبرات وقدرات عسكرية تعود إلى حقبة سقوط الاتحاد السوفياتي ، ولهذا السبب ستكون دول الخليج العربي الأكثر تضررا من البرنامج النووي الإيراني في حال اكتماله واعتماده [1] ، ولذلك فإنّ دول الخليج تعمل جاهدة مع المجتمع الدولي بغية منع اكتمال هذا البرنامج ، وهذا حق مشروع لدول الخليج بالنظر إلى حجم التهديد الأمني المتوقع من دولة إيران.

وإلى جانب ما سبق ذكره فإنّ لإيران رغبة جامحة في إثبات وجودها كقوة رئيسة في منطقة الخليج العربي وذلك لا يمكن تحقيقه بالاستقواء على الدول العربية (سواء دول المشرق العربي أم دول المغرب العربي)، واستقواء إيران على الدول العربية يتخذ منذ سنوات مظهرين لا يمكن التغاضي عنهما ، وهما الدور التخريبي لإيران في العراق الجديد، واستمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية العربية الثلاث المحتلة منذ قرابة أربعين (40) عاما [2]، ولا تزال إيران تشكّل خطرا على الأمن القومي العربي ،ويظهر ذلك من خلال صراع الحوثيين مع السنيين في كثير من الدول العربية كاليمن وسوريا والعراق.

4- إسرائيل:

لا يخفى على كل من له دراية بالسياسة والشّؤون الإستراتيجية أنّ الكيان الإسرائيلي ما فتئ يشكّل خطرا على الأمن القومي العربي منذ احتلاله لأراضي فلسطين المحتلة حيث لا تزال سياسات إسرائيل الاستيطانية بدعم من الولايات المتحدّة الأمريكية مستمرة إلى يومنا هذا لتأسيس أركان الدولة اليهودية المبثوثة في كتب اليهود كما زعموا ، فهم وإن كانوا يريدون بناء هذه الدولة الدينية المزعومة وحماية أمنهم القومي على أسس دينية محضة إلاّ أنّ الأطماع السياسية التي تخفيها وراء هذه المزاعم الدينية أكبر بكثير من هذه المزاعم الدينية ، ولذلك تسعى إسرائيل بشتّى الوسائل و مختلف الطرق ومنها وسائل الإعلام العالمية للتأثير على الرأي العالمي لربح هذه القضية وتصوير نفسها أمّة مظلومة ومسلوبة الحقوق ، وهذا أكبر سلاح تستخدمه إسرائيل لحماية أمنها القومي على أوسع نطاق .

---

[2] حنان حكار، "التداعيات الأمنية للبرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي"، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد20، جوان 2017، ص ص،87-88.

[2] أحمد أبو مطر ، الخطر الإيراني وهم أم حقيقة ،دار البيروني لنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية،2016، ص89.

فإسرائيل تمتلك ترسانة نووية ضخمة من الأسلحة النووية والمدمّرة نتيجة احتكارها ومنع المحاولات العربية من الوصول إليه يشكّل خطرا حقيقيا وتهديدا كبيرا للأمن القومي العربي ، وهذا ليس على الصعيد العسكري فحسب ، بل يشمل أيضا الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، فعلي الصعيد العسكري فإنّه بإمكان الكيان الإسرائيلي استخدام الأسلحة النووية ضد الدول العربية[1]، وقد حصل هذا خاصة في فلسطين في مناطق شتّى من البلاد ، وهذا التّهديد النووي الذي تجد فيه إسرائيل مساندة من الولايات المتحدة الأمريكية بات يشكّل خطرا على حاضر ومستقبل الأمة العربية خاصة أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لديها مصلحة ملموسة في حماية إسرائيل بحيث ترى فيها حليفا استراتيجيا في منطقة الشّرق الأوسط [2] ، وعلى الصّعيد السياسي فقد كان للردع النووي الإسرائيلي دورا كبيرا في تفاوض بعض الدول العربية مع إسرائيل والذي انتهى بتطبيع تلك الدول علاقاتها مع إسرائيل ، ولا شك ّ أنّ مثل هذه السّلوكيات تضعف أوّلا من الوحدة العربية ويجعل الدول المستهدفة من التّهديد النووي الإسرائيلي أكثر عرضة للمخاطر المتأتّية من هذا الكيان الأمر الذي يجعلها تتصدّى لهذه التّهديدات بشكل انفرادي، وهو ما يحدث منذ أعوام مع دولة فلسطين المحتلة.

5- فرنسا :

المتأمل في التاريخ السياسي والعسكري لفرنسا قديما وحديثا يلحظ أنّ فرنسا هي من أكثر من الدول تهديدا للأمن القومي العربي سواء في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) ، أو في دول المشرق العربي كسوريا واليمن وغيرها من الدول العربية الأخرى ، إذ أنّ فرنسا لم تدّخر جهدا لزعزعة أمن الدول العربية سواء بصورة مباشرة مثلما حدث في ليبيا حيث ساهمت فرنسا في إسقاط النظام القذافي وزرع الفتنة والقلاقل بين الأشقّاء الليبيين حتّى يتسنّى لها نهب خيرات البلد الغني بالثروات خاصة النفط، أو بصورة غير مباشرة من خلال زرع الفتنة بين الأشقاء العرب مثلما يحدث الآن بين دولتي المغرب والجزائر ، وهذا من أجل منع التكامل المغربي الذي يعد تهديدا واضحا لمصالحها في المنطقة حسب المنطق الفرنسي من جهة ، ولجعل دول المغرب العربي سوقا رائجة للمنتوجات الفرنسية من جهة أخرى، ونفس الشّيء يتكرّر في سوريا التي لم تتأخر فرنسا أيضا في فرض وجودها على طول الخط تحت مظلة إيجاد مخرج للأزمة السياسية السورية ، وهو ما زاد الوضع سوءا في دولة سوريا الشقيقة .

وعلى كلّ فقد أوردنا أهم وأكبر الدول المهدّدة للأمن القومي العربي على وجه الاستدلال فقط وإلاّ فهناك دول أخرى من الشّرق والغرب تهدّد الأمن القومي للدول العربية خاصة إذا تصادم ذلك مع

---

[2] سليمان محمد عمر منصور ، "الترسانة النووية الإسرائيلية وأثرها على الأمن القومي العربي"، مجلة تحولات جامعة ورقة ، الجزائر، العدد الأول ، المجلد الثاني ،يناير 2019، ص145.

[2] Louis René Beres, "israel's nuclear strategy and america's national security", yuval ne'eman workshop for science technology and security offcials , December 2016, p11

مصلحتها الخاصة كدولة ألمانيا وإيطاليا وبريطانيا ، مع العلم أنّ المعمول به اليوم وقبل ذلك أنّ المصلحة فوق كل اعتبار ، ولهذا فإنّ الباعث على تهديد الأمن القومي العربي من طرف الدول التي ذكرناها آنفا هو تأمين مصالحها في تلك المناطق ولا يهم إذا ترتب عن ذلك أضرارا بالدول العربية أم لم يلحق ، ومن هنا نتوصّل أنّ معضلة الأمن القومي العربي لها ارتباط وثيق الصّلة بمصلحة الدول العظمى خاصة المصالح الاقتصادية وما يرتبط بها.

رابعا: كيفية مواجهة التّحديات الأمنية التي تواجهها الدول العربية

في ظل تزايد تهديدات الأمن القومي العربي وتناميها فإنّه يتعيّن على الدول العربية جمعاء أن تبحث عن أساليب دفاع متطورة لتقي نفسها من تداعيات هذه التهديدات التي تتطور يوما بعد يوم فإذا كانت الدول القوية وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأمريكية قد انخرطت في تكتلات أمنية جماعية لحماية أمنها القومي فما الذي يمنع إذن الدول العربية خاصة المتجاورة من وضع سياسات أمنية ودفاعية مشتركة لدرء كل المخاطر التي تأتي من هنا وهناك ، وقد ثبت فعلا أن ما تركّز عليه الدول الإمبريالية لتحقيق مآربها المختلفة هو تفريق شمل الأمة العربية ، لأنّ تلك الدول تخشى كثيرا من توحّد الدول العربية في شكل تكتلات أمنية وعسكرية ، ولا فائدة من تكرار ما قلناه سابقا ، وعليه سنضع بعض المقترحات التي من شأنها أن تعزّز الأمن القومي العربي بالقدر الذي يدفع عنها كل التّربصات التي تحيكها بعض الدول الإمبريالية، وهو ما سنوضحه كالآتي:

1- تعزيز الأمن الجماعي للدول العربية:

وهي خطوة مهمة جدا لتعزيز الأمن القومي لدى الدول العربية التي في أغلبها تفتقد لنظام الأمن الجماعي الحقيقي ، كما تكمن أهمية هذه الخطوة في درء الأخطار التي قد تستغلها الدول المتربصة شرّا للدول العربية إذا كان أمنها فرديا على وجه الخصوص ، هذا وقد حضنا الدين الإسلامي منذ أربعة قرن على التوحد ولم الشمل لمواجهة كل التهديدات الأمنية التي تطرأ بين الحين والآخر ، فقد جاء في سورة عمران قوله تعالى : " واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرّقوا " [1]، كما جاء أيضا قوله تعالى :"ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم" [2]أي قوتكم وهيبتكم ، وقد فطنت الدول الكبرى لهذا المعنى فقامت بتفريق وحدة الأمة العربية حتّى يسهل عليها اختراق الحدود العربية وتنفيذ مخططاتها الإمبريالية .

وفي هذا الصّدد فقد أدركت دول مجلس التعاون الخليجي مبكر مبدأ الأمن الجماعي ركيزة ضرورية لحماية مقدراتها وشعوبها من الأخطار المحدقة بها لاسيّما أنّ الأمن في عالم اليوم لم يعد مفهوما تستقل كل دولة عن محيطها وإقليمها الجغرافي ، بل أصبح جهدا جماعيا وعمل مشترك بين عدّة دول تواجهها

[1] سورة آل عمران، الآية 103.

[2] سورة الأنفال , الآية 46.

نفس التهديدات المحتومة والمتوقعة[1] ، بيد أنّ هذا الإدراك لم يصل إلى الحد المطلوب والدليل على ذلك اختراق الأمن القومي لدولتي سوريا وليبيا على وجه الخصوص ، إذ لو كان هناك نظام أمن دفاعي مشترك وحقيقي بين الدول العربية لما استطاعت الدول الغربية أن تخترق هذه الحدود، وقد نتج عن هذا للأسف تهديد الأمن القومي للدول المجاورة لكل من سوريا وليبيا، فمثلا اختراق الأمن القومي لدولة ليبيا نتج عنه تهديد الأمن القومي لكل من الجزائر، وتونس، ومصر وحتّى دول السّاحل ولكن بنسب متفاوتة، وقل مثل ذلك عن سوريا ، فالدّول المجاورة لسوريا لم تسلم هي الأخرى من التهديدات الأمنية بسبب التّدخل الأجنبي في دولة سوريا.

لذلك نؤكّد مرة أخرى على ضرورة تعزيز الأمن الدفاعي المشترك بين الدول العربية ، ولا يكون ذلك إلا بتطوير أنظمة دفاع خاصة تكون من صنع الدول العربية وبتمويل الدول العربية وتحت إشراف خبراء عرب، وإذا كان هذا الجهد يحفه العديد من المخاطر والتهديدات المتأتية من الدول التي تمتلك أسلحة نووية متطورة فلا يجب أن يصرف الدول العربية عن هذا المشروع الذي يجب التضامن حوله مهما كانت الظروف والصّعاب، لأنّ الدول العربية معظمها تمتلك ثروات ومعادن يجعل منها محل استهداف الدول الطامعة في هذه الثروات .

2- إزالة الخلافات السياسية بين زعماء الدول العربية:

لا شكّ أنّ الخلافات السياسية بين القادة والزعماء العرب كان لها دورها في زعزعة استقرار وأمن الدول العربية بشكل عام ، وبغض النظر عن نقاط الاختلاف بين أولئك القادة حول العديد من المواضيع والمستجدات في مختلف الأصعدة فإنّ تداعيات هذه الخلافات على الأمن القومي العربي كان أشد وأخطر، ولا أدلّ على ذلك من إطالة أمد الصّراع العربي الإسرائيلي حول القضية الفلسطينية ففي الوقت الذي ترفض فيها بعض الدول العربية تنازلها عن القضية الفلسطينية وتطبيع علاقاتها مع إسرائيل تعلن بعض الدول العربية الأخرى تطبيع علاقاتها مع إسرائيل بشكل علني وصريح، وهذا ما زاد من هوة الخلافات بين القادة العرب حول القضايا المصيرية.

ومن ثمّ وجب نبذ هذه الخلافات السياسية- بين الدول العربية- وتركها جانبا والتفكير في مستقبل أكثر أمنا واستقرارا بين الدول العربية، وإقامة تعاون مستدام بين الدول العربية في مختلف المجالات الإستراتيجية، خاصة أنّه تبيّن أنّ أكبر معوّقات التّكامل العربي هي الخلافات والنزاعات السياسية بين الدول العربية، أو اختلاف الأنظمة السياسية العربية الهشّة، وغياب الإرادة السياسية للتّكامل رغم توفر

[3]جمال القحطاني، "مبدأ الأمن الجماعي، تعزيز المناعة الخليجية في وجه الإرهاب والجريمة"، صحيفة الرياض اليومية، السعودية، العدد17331، 06 ديسمبر 2015.

مقومات التّكامل بين الدول العربية[1]، ولهذا ينبغي على قادة الدول العربية إعادة النظر في مستقبل العلاقات العربية لأنّه ليس في وسع الدول العربية أن تستغني عن بعضها مهما كانت حدّة الخلافات بينهما لأنّ ما يجمعهم أكثر مما يفرّقهم ، كما أنّ قدرات الدول العربية في المجال الأمني والعسكري هي إلى حد ما متقاربة وبإمكانها أن تشكّل قوة إقليمية تردع بها الأعداء والمتربصين شرّا بأمنها القومي.

3- رفض إقامة قواعد عسكرية أجنبية داخل الدول العربية :

رغم أنّ بعض الدول العربية ترفض إقامة قواعد عسكرية أجنبية فوق أراضيها على غرار دولة الجزائر إلاّ أنّ بعض الدول العربية الأخرى لم تبد رفضا تجاه إقامة قواعد عسكرية أجنبية فوق أراضيها وبغض النظر عن دواعي قبول إقامة قواعد عسكرية أجنبية في أراضي الدول العربية إلاّ أن انعكاساتها على الأمن القومي خاصة على دول الجوار الرافضة لمثل هذه القواعد العسكرية تصل إلى حد الخطورة ، إذ أنّ الهدف من إقامة قواعد عسكرية أجنبية فوق أراضي الدول العربية -وإن كان يتم التستر عليها في غالب الأحيان- هو بلقنة الدول العربية وتمزيق وحدتها وإلحاق الضّرر بمصالح الدول العربية التي ترفض إقامة قواعد عسكرية فوق أراضيها ، وهذا أكبر تهديد تواجهه الدول العربية قديما وحديثا.

ولا يخفى أنّ القواعد العسكرية الأجنبية هي من أهم أدوات الدول في بسط نفوذها الخارجي ، وتحديد تخوم نفوذها الإقليمي والدولي وإثبات قدراتها العسكرية ، فضلا عن المهام العسكرية واللوجستية والاستخباراتية التي عادة ما تكون مصاحبة لهذه القواعد العسكرية[2]، وتكمن خطورة إقامة القواعد العسكرية الأجنبية في الدول العربية في أنّها قلّلت غلى حد كبير من التوصل لعلاقات تكاملية بين الدول العربية ، ممّا قلّل أيضا من فرص التكامل السياسي والاقتصادي بين الدول العربية نتيجة لتبعية الدول العربية المقامة بها قواعد عسكرية للدول صاحبة القواعد العسكرية.

وبغية تجنّب خطورة هذه القواعد العسكرية فإنّه يتعيّن على الدول العربية قاطبة مهما كانت الظروف المحيطة بها تفادي الوقوع في أحبولة القواعد العسكرية الأجنبية، إذ أنّ الباعث الأساسي من إقامة هذه القواعد العسكرية هو تأمين مصالح الدول المهيمنة صاحبة القواعد العسكرية، وليس الباعث نصرة المظلوم، أو إعانة الضعيف، أو إحلال السّلام في المناطق المقام عليها القواعد العسكرية، وعادة ما ينفرد بإقامة هذه القواعد الدول المتفوّقة عسكريا وتكتيكيا، الأمر الذي يجعل من الصّعوبة بمكان

[1]علي سيد إسماعيل، "معوقات التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية-مصر،2019، ص ص،62-63.

[1]بو شمالة رانيا، أهم القواعد العسكرية في الدول العربية : التواجد والنفوذ"، منشورات منتدى السياسة العربية، 20أكتبر2019.

التخلي بسهولة عن هذه القواعد، ولذلك يبقى أفضل حل لتفادي خطورة القواعد العسكرية الأجنبية هو رفضها من الأول وليس بعد إقامتها.

4- تقوية مؤسّسات الجيش والدفاع في الوطن العربي:

من المهم جدا إعطاء أولوية قصوى لمؤسّسات الجيش في الوطن العربي ودعمها بمختلف التقنيات المتطوّرة والمستخدمة في سياسات الدفاع ، وهذا من أجل التّصدي للاعتداءات الخارجية المحتملة ، وحمايتها من التّهديدات الإقليمية والعالمية المستجدة وذلك من خلال بناء نظام ردع يكون بمنزلة جهاز حماية فعّال وقائم على التدريب والتطوير ، ووضع التدابير الوقائية التي تضمن حالة من الأمان ضد الأعمال والتأثيرات العادية [1]،ولهذا يجب التأكيد على أنّ أوّل شيء تقوم به الدول المعادية لأمننا القومي في الدول العربية هو إضعاف مؤسّسات الجيش من خلال شق الصفوف بين قيادات الجيش وزرع الشّكوك بينهم حتى تصير المؤسّسة العسكرية مجزأة إلى جماعات وفرق والغاية من ذلك هو إضعاف باقي مؤسّسات الدولة وإدخال الدول العربية في حروب أهلية – مثلما هو الحال اليوم في ليبيا- وبهذا تفقد الدول القطرية هيبتها وقوتها مما يتيح المجال للدول العظمى التّدخل في شؤون تلك الدول بزعم نشر السّلام وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه، والحقيقة عكس ذلك تماما هو نهب خيراتها واستغلال ثرواتها بما يحقّق مصالح تلك الدول المتدخلة.

5- تعميق التّكامل الاقتصادي بين الدول العربية:

لا بدّ من أنّ إعادة النظر في معوّقات التكامل الاقتصادي العربي والتي تسبّبت في إفشال العديد من مشاريع التكامل العربي - العربي، إذ أنّه لا ينقصنا موارد مالية أو بشرية لتحقيق هذا التكامل ، ولا يعوزنا خبراء في مجال التخطيط والاستشراف ، وهذا ما يثير في الحقيقة العديد من التساؤلات حول واقع ومستقبل التكامل الاقتصادي العربي، وإن كانت هذه التساؤلات من جانب آخر تدل في الحقيقة على أنّه هناك اهتمام بموضوع التكامل الاقتصادي بين الدول العربية سواء من طرف رجال السياسة أو المختصين في الشّؤون الاقتصادية، لكن يبقى فقط البحث عن الآليات التي تضمن إزالة كل العوائق – السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الإدارية - التي حالت دون تحقيق هذا التكامل.

ويعد التّكامل الاقتصادي من أهم أدوات تحقيق التّنمية العربية المشتركة، كما أنّه يعد خيارا استراتيجيا لتحقيق النمو والتّقدم للأقطار المساهمة، كما تبرز أهمية التّكامل الاقتصادي العربي من خلال توسيع آفاق مجالات التّنمية عن طريق تعزيز القدرات الإنتاجية ورفع الكفاءة الاقتصادية للهياكل القطرية، وفتح أبواب وقنوات الاتصال والتبادل بين الأطراف المتكاملة ورفع التنافسية في مواجهة

[2]علي سيد إسماعيل ، المرجع السّابق، ص69.

التطورات العالمية، ولهذا يجب تعزيز وتقوية التّكامل الاقتصادي العربي وفق معايير تحقّق المنفعة المتوازنة لكافة الأطراف، ومن خلال أيضا تفعيل دور القطاع الخاص، وخلق ثقافة إيجابية بين شعوب الوطن العربي[1]، وفي حالة تحقّق التّكامل الاقتصادي العربي فإنّه يصبح من الممكن جدا حماية الأمن القومي العربي بشكل مستدام ودون الحاجة إلى أخذ العون من الدول الأجنبية .

خاتمة:

لقد تطرّقنا في هذه الدراسة إلى العديد من النقاط المهمة منها أسباب ضعف وتدهور الأمن القومي في الدول العربية، وكذلك بعض مبادرات التعاون العربي المشترك في القضايا الأمنية وما يتصل بها، كما تطرقنا أيضا إلى مصادر تهديد الأمن القومي العربي ونقصد بها على وجه التحديد الدول المهدّدة للأمن القومي العربي، ثمّ في الأخير قدّمنا بعض الحلول التي من شأنها أن تحد من خطورة تلك التهديدات الأمنية المتنامية في اغلب الدول العربية ، وعلى إثر ذلك توصّلنا إلى مجموعة من النتائج المهمة والتي من بينها:

1- أنّه هناك عدّة عوامل داخلية وخارجية تسبّبت في تردي الأمن القومي في الدول العربية، فأحيانا تكون العوامل الداخلية (الاقتصادية،السياسية، الاجتماعية، الثقافية)أشدة خطورة على مسألة الأمن القومي العربي، وأحيانا أخرى تكون العوامل الخارجية سبب تردي الأمن القومي في الدول العربية خاصة إذا رافق ذلك تخاذل بعض الدول العربية وتعاطيهم مع الأحداث الأمنية في الوطن العربي بقلّة اهتمام وأدنى مسؤولية.

2- أنّ الأمن القومي في الوطن العربي محل استهداف من الدول الامبريالية والغربية، وأنّ تلك الدول لا تدّخر جهدا لاستغلال أي فرصة ضعف تمر بها الدول العربية لتنفيذ مخططاتهم التخريبية وإفشال خطط التعاون المشترك بين الدول العربية ، بل قد انخرطت – كما بينت بعض التقارير الأمنية العربية- في تمويل بعض الأحزاب السياسية والناشطين في المجتمع المدني لإثارة القلاقل السياسية خاصة في فترة أحداث الربيع العربي الذي عرفته بعض الدول العربية كتونس ومصر وليبيا وسوريا.

3- أنّه يتّحتم على الدول العربية خاصة في هذا الوقت الذي كثر فيه المتربصون شرا بأمن واستقرار الدول العربية البحث عن آليات وميكانيزمات تضمن تجاوز وتخطّي الخلافات السياسية ومختلف التّحديات التي عطّلت كثيرا من مشاريع التعاون في المجال الأمني وغيره من المجالات المهمّة ، وهذا لغلق

[1] حيزية هادف، "التّكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته مستقبلا"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد04، ديسمبر 2013، ص26.

الباب أمام أيّ قوّة تريد هدم وتخريب الأمن القومي أو القطري لأيّ دولة من الدول العربية سواء في كانت المشرق الغربي أو المغرب العربي.

4- أنّ مشاريع التعاون الأمني بين الدول العربية لم ترق بعد للمستوى المطلوب فلا يزال أمام الدول العربية الكثير من التّحديات والمسؤوليات خاصة أنّ أغلب الدول العربية توجد بها ثروات باطنية تجعل من الدول الغربية والأجنبية تتهافت وتتسارع فيما بينها للظفر بقسط وافر منها ، وهذا يتصادم مع مصالح الدول العربية لتحقيق الوحدة والتّكامل في مختلف المجالات والقطاعات .

5- أنّ اهتمام الدول العربية بحماية أمنها القطري كان سببا في اختراق الأمن القومي لبعض الدول العربية من طرف قوى أجنبية ، فصحيح أنّ حماية الأمن القومي ضرورة قصوى وأولوية لا بدّ منها في كل دول العالم لكن يجب عدم التّغافل ولو لساعة واحدة للتفريط في حماية الأمن القومي والجماعي للدول العربية خاصة أن تردي الوضع الأمني في أحد الدول العربية قد يكون سببا غير مباشر في تردي الوضع الأمن القومي لدول الجوار ، ومن ثمّ يجب التفطن لهذه الجزئية المهمة والخطيرة في نفس الوقت، وهذه أحد خطط ومكائد الدول والقوى الأجنبية لإضعاف هيبة وقوة مختلف الدول العربية .

يبقى أن نشير أنّ مسألة الأمن القومي والاهتمام بحمايته وتعزيزه في وطننا العربي لمن الأهمية بمكان التّطرق إليها في كل حين، ولذلك يجب ربط الصّلة وتقريب وجهات النظر بين القادة العرب حول ما يطرأ من مستجدات تتعلّق بأمن واستقرار هذه الدول لأنّ المسائل الأمنية لا تقبل التأجيل ، وفي هذا الصّدد ننوه على ضرورة تعزيز دور الجامعة العربية لنشر الأمن والسّلم ودرء جميع المخاطر التي تهدّد الأمن الجماعي للدول العربية.

قائمة المصادر والمراجع:

أوّلا: باللغة العربية

-القرآن الكريم

- الكتب:

1- أحمد أبو مطر، الخطر الإيراني وهم أم حقيقة،دار البيروني لنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية،2016.

2- علي سيد إسماعيل، "معوقات التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية -مصر،2019.

المقالات العلمية:

1- أيمن الدسوقي، معضلات الأمن الجماعي في مجلس التعاون الخليجي ،مجلة سياسات عربية، العدد 10، سبتمبر 2014.

2- بن سلطان عمار،" السياسة الأمريكية تجاه مشروع الوحدة العربية "، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 05،جوان 2016.

3- بلحاج الهواري، "التهديدات الأمريكية للمملكة العربية السعودية وإيران بعد أحداث 11سبتمبر2001:دراسة مقارنة"، مجلة آفاق للعلوم ،العدد03، جوان 2016.

4- حيزية هادف، "التّكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته مستقبلا"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد04، ديسمبر 2013.

5- حنان علي إبراهيم الطائي، الأمن القومي العربي وتحديات المعلوماتية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العراق، العدد12، 2018.

6- حنان حكار، "التداعيات الأمنية للبرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي"، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد20، جوان 2017.

7- دالع وهيبة،" دور الجزائر في تحقيق الأمن المغاربي 2011-2017" ،مجلة الحقيقة ، العدد،2018.

8- باخوية دريس ، "جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي" ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد11، جوان 2014.

9-محمد صالح المسفر، "التّحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي "، المجلّة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد09، 1998.

10- سليمان محمد عمر منصور ، "الترسانة النووية الإسرائيلية وأثرها على الأمن القومي العربي"، مجلة تحولات جامعة ورقة ، الجزائر، العدد الأول ، المجلد الثاني ،يناير 2019.

11- عاشور مسعود النجار ، "مشكلة الحدود السياسية في القارة الإفريقية "، مجلة العلوم الإنسانية ، ليبيا، مارس 2016، العدد12.

الدراسات المنشورة:

1- بوشمالة رانيا، أهم القواعد العسكرية في الدول العربية : التواجد والنفوذ"، منشورات منتدى السياسة العربية ، 20أكتبر2019.

الدراسات غير المنشورة:

أ- أطروحات الدكتوراه:

1- بيان العساف،(انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي: دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر، 2005/2004.

ب- مذكرات الماجستير:

1-وضحه ذيبان غنام المطيري ، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج 2003-2011،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الشرق الأوسط، 2010-2011.

2-سعيدي ياسين،(التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران 02(الجزائر)، قسم العلوم السياسية،2016/2015.

3-فرج مفتاح فرج اعنيبه، (تهديدات الأمن العربي المعاصر (2003-2016))، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية،أفريل 2017.

الملتقيات والندوات العلمية:

1-عبد الله إدريسي، "الدول المغاربية والتهديدات الأمنية"، أشغال الندوة التي نظمت بتاريخ 20-21 أفريل 2016بجامعة محمد الأول وجدة ، المغرب .

الصحف والجرائد اليومية:

1-جمال القحطاني، "مبدأ الأمن الجماعي، تعزيز المناعة الخليجية في وجه الإرهاب والجريمة"، صحيفة الرياض اليومية، السعودية، العدد17331، 06 ديسمبر 2015.

2- عبد العزيز بن عثمان بن صقر ، "الأمن القومي العربي في خطر والحلول مؤجلة "، جريدة الشرق الأوسط ،العدد13903، 21ديسمبر 2016.

3-- عبيد السهيمي، التعاون الأمني بين دول الخليج العربي في أعلى درجاته، صحيفة الشرق الأوسط، العدد04،13856نوفمبر2016.

4- فيصل القاسم، هل تتحول ليبيا إلى سوريا أخرى بعد الغزو الروسي؟، "صحيفة القدس العربي، لندن، 29نوفمبر 2019.

ثانيا : باللغات الأجنبية

1- Laurance aida ammour , , La coopération de sécurité au Maghreb et au Sahel : l'Ambivalence de l'Algérie, bulletin da la sécurité africaine, no. 18 / fevrier 2012.

2- Louis René Beres, "israel's nuclear strategy and america's national security", yuval ne'eman workshop for science technology and security offcials , December 2016.

3- Mohammad salim al-rawashdeh, arab national security (dimensions, perceptions, challenges, risks and future strategy) , saudi journal of humanities and social sciences4(2) february 2019.

4- Noam Chomsky, After the Cold War: U.S. Foreign Policy in the Middle East, University of Minnesota Press, 1991.